

الفصل السادس : انفصال الشريك في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة

- 1 - تحديد حقوق الشريك المنفصل
- 2 - معالجة شهرة المحل عند الانفصال
- حل أمثلة تطبيقية

الفصل السادس : انفصال الشريك في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة:

تتضمن عقود شركات التضامن والتوصية البسيطة - غالباً - مجموعة البنود التي تسمح باستمرار الكيان القانوني والاقتصادي للشركة عند انفصال أحد الشركاء فيها بسبب الوفاة، أو الإفلاس أو الإعسار أو المرض أو حتى عند البيع أو التنازل، وذلك بعد موافقة جميع الشركاء على ذلك، وذلك ضماناً لاستمرار نشاطها وفعاليتها من الناحية القانونية.

إن انفصال الشريك عن الشركة يعني زوال صفة الشريك من الناحية القانونية والاقتصادية وحصوله على حقوقه في الشركة حتى تاريخ الانفصال.

وتحدد حقوق الشريك المنفصل في حساب الشريك المنفصل، ويتضمن الجانب المدين من الحساب كل ما يتوجب على الشريك دفعه للشركة (التزاماته تجاه الشركة) من حساب جار مدين، وفوائد مستحقة على حساب الجاري المدين، والمسحوبات إذا لم تقفل في حساب جاري الشركاء، وفوائد المسحوبات حتى تاريخ الوفاة أو الانفصال وحصته من خسائر إعادة التقدير وخسائر سنوات سابقة، وخسائر عام الانفصال، ويجعل حساب الشريك المنفصل دائماً بكل ما يتوجب على الشركة دفعه للشريك (مستحقاته على الشركة) من ح/ رأس المال بحصة الشريك، وقرض الشريك والفائدة المستحقة على القرض، ورصيد ح/ جاري الشريك الدائن، وفوائده ورواتبه المستحقة ومكافأته غير المقبوضة، وحصته من أرباح إعادة التقدير ومن أرباح سنوات سابقة، واحتياطات وأرباح عام الانفصال إضافة إلى حصته من شهرة المحل. ويمكن وضع حساب الشريك المنفصل على الشكل التالي:

ح/ الشريك المنفصل

من ح/ رأس المال	إلى ح/ جاري الشريك المدين
من ح/ جاري الشريك الدائن	إلى ح/ فوائد مستحقة على الحساب الجاري
من ح/ فوائد حساب جاري الشريك الدائن	إلى ح/ المسحوبات
من ح/ الاحتياطي العام	إلى ح/ فوائد المسحوبات
من ح/ قرض الشريك	إلى ح/ توزيع الأرباح أو الخسائر
من ح/ فوائد القرض المستحقة	إلى ح/ إعادة التقدير
من ح/ مكافأة الشريك	إلى ح/ قرض الشريك
من ح/ فائدة رأس المال	إلى ح/ فوائد قرض مستحقة

<p>من حـ/ توزيع الأرباح أو الخسائر</p> <p>من حـ/ إعادة التقدير</p> <p>من حـ/ التوزيع المؤقت</p> <p>من حـ/ شهرة المحل</p> <p>من حـ/ رأس المال (الشركاء الباقيون كلهم أو بعضهم) شهرة أو بوليصة مستترين</p> <p>من حـ/ بوليصة التأمين</p> <p><u>رصيد مدين</u></p> <p>(حقوق على الشريك)</p>	<p>إلى حـ/ بوليصة التأمين</p> <p>إلى حـ/ الأصل المقدم له</p> <p><u>رصيد دائن</u></p> <p>(حقوق للشريك)</p>
XXX	XXX

ملاحظة:

يتضمن حساب الشريك المنفصل بالجانب الدائن منه حصة الشريك المنفصل (المتوفى) من بوليصة التأمين عندما يكون سبب الانفصال هو الوفاة، أما عندما يكون الانفصال لأي سبب آخر فإن حساب الشريك المنفصل قد يتضمن في الجانب المدين منه حصة الشريك المنفصل من مبلغ الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للبوليصة، وذلك بعد تخفيض البوليصة من القيمة الاسمية إلى القيمة الحالية (أي إن الشركة كانت تعالج البوليصة على أنها نفقة رأسمالية بالقيمة الاسمية، وترغب بمناسبة انفصال شريك تصحيح معالجة البوليصة واعتبارها نفقة رأسمالية بالقيمة الحالية).

1 - تحديد حقوق الشريك المنفصل

إذا لم يتضمن عقد الشركة شروطاً تتعلق بتحديد حقوق الشريك المنفصل، فيمكن للشركاء الاتفاق على أسلوب معين لتحديد حقوق الشريك المنفصل، ونلاحظ من حساب الشريك المنفصل أن حقوقه في الشركة تشمل على ما يلي:

- 1- حصته من صافي الربح أو الخسارة من بداية السنة المالية حتى تاريخ الانفصال.
- 2- حصته من أرباح أو خسائر السنوات السابقة، وما في حكمها من احتياطات.
- 3- مستحقاته والتزاماته تجاه الشركة من مكافآت ورواتب وفوائد وقروض.
- 4- حصته من صافي الموجودات الشركة الظاهرة والمستترة بقيمتها الحالية.
- 5- رصيد حسابه الجاري.

وسنتناول بالشرح كلاً على حدة:

1- حصته من صافي الربح أو الخسارة من بداية السنة المالية حتى تاريخ الانفصال:

غالباً ما يتضمن عقد الشركة طريقة تحديد حصة الشريك المنفصل من صافي الربح أو الخسارة من بداية السنة حتى تاريخ الانفصال، ويقدر على أساس نسبة معينة من حصته في رأس المال أو على أساس نصيبه من أرباح السنة السابقة، أو على أساس متوسط أرباح سنوات سابقة، وذلك عندما يتضمن عقد الشركة على عدم الانتظار حتى نهاية السنة المالية لتحديد نصيب الشريك المنفصل من أرباح عام الانفصال، وفي هذه الحالة يفتح ح/ توزيع مؤقت يحدد فيه نصيب الشريك من الربح أو الخسارة من بداية سنة الانفصال حتى تاريخ الانفصال وتعالج محاسبياً بقيود اليومية التالية:

من ح/ التوزيع المؤقت	إلى ح/ الشريك المنفصل	XXX	XXX
إثبات نصيب الشريك المنفصل من أرباح عام الانفصال			

وفي نهاية السنة المالية يقلل حساب التوزيع المؤقت في حساب التوزيع النهائي كما يلي:

من ح/ ت. أ.و.خ	إلى ح/ التوزيع المؤقت	XXX	XXX
إقفال ح/ التوزيع المؤقت في ح/ ت. أ.و.خ			

أما عندما يتضمن عقد الشركة الانتظار حتى نهاية السنة المالية، فإن نصيب الشريك المنفصل من أرباح أو خسائر عام الانفصال يحدد على أساس ما تظهره الحسابات الختامية في نهاية عام الانفصال، ويعد لهذا الغرض حساب الأرباح أو الخسائر وحساب توزيع الأرباح أو الخسائر بشكل مجزأ لفترتي ما قبل الانفصال وما بعده، وذلك للتفريق بين أرباح فترة ما قبل الانفصال والتي تكون من حق الشركاء جميعاً بما فيهم المنفصل، حيث توزع بينهم بنسبة توزيع الأرباح أو الخسائر المتفق عليها، وبين أرباح فترة ما بعد الانفصال، والتي تكون من حق الشركاء الباقين فقط.

2- حصته من أرباح أو خسائر السنوات السابقة وما في حكمها من احتياطات:

يتم تحديد حصة الشريك المنفصل من أرباح أو خسائر السنوات السابقة وما في حكمها من احتياطات عن طريق توزيعها بين الشركاء جميعاً، بما فيهم الشريك المنفصل بنسبة توزيع الأرباح أو الخسائر المتفق عليها، ويرحل نصيب الشريك منها إلى الحساب الجاري أو حساب رأس المال أو حساب الشريك المنفصل.

3- مستحقاته والتزاماته تجاه الشركة من مكافآت ورواتب وفوائد وقروض:

يتم تحديد المكافآت والرواتب المستحقة والقروض للشريك المنفصل حتى تاريخ الانفصال وتقل في حساب جاري الشركاء أو في حساب الشريك المنفصل، أما فوائد القروض وفوائد رأس المال وفوائد المسحوبات وفوائد الحساب الجاري، فتحدد على أساس نسبتها الواردة في عقد الشركة عن عام الانفصال من بدايته حتى تاريخ الانفصال كنسبة مئوية من (12 شهراً، أو تقل في حساب جاري الشركاء بالنسبة لفوائد القروض، وفوائد المسحوبات وفوائد

رأس المال، أو تقفل مباشرة في حساب الشريك المنفصل.

4- حصته من صافي موجودات الشركة الظاهرة والمستترة بقيمتها الحالية:

يتم تحديد حصة الشريك المنفصل من صافي موجودات الشركة الظاهرة بعد تقييمها بقيمتها الحالية، أي بعد إعادة تقديرها ومعالجتها في حساب إعادة التقدير، وتمثل حصة الشريك المنفصل من صافي موجودات الشركة الظاهرة بقيمتها الحالية حصته من رأسمال الشركة الذي يقفل في حساب الشريك المنفصل.

أما رصيد حساب إعادة التقدير الذي يمثل أرباح أو خسائر إعادة التقدير، فيتم توزيعه على الشركاء جميعاً بنسبة توزيع الأرباح أو الخسائر المتفق عليها، حيث تقفل حصة الشريك المنفصل منها في حساب الشريك المنفصل، إذا لم يتم إقفالها في ح/ رأس المال (حصة الشريك) أو في ح/ جاري الشركاء.

ولا بد من الإشارة إلى موضوع:

1- شهرة المحل الظاهرة في الميزانية.

2- بوليصة التأمين الظاهرة في الميزانية.

1- شهرة المحل الظاهرة في الميزانية:

فيما يتعلق بشهرة المحل فتتم معالجتها بمقارنة قيمتها الحالية مع قيمته الدفترية، فإن كانت قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية العادلة لها فإن الأمر لا يحتاج لأي تسوية أما إذا كانت قيمتها الدفترية أصغر من قيمتها الحالية فيتم إثبات الزيادة في قيمة الشهرة يجعل حساب شهرة المحل مديناً بمبلغ الزيادة، الذي يمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الدفترية وحساب رأس المال (حصص الشركاء) دائناً بالمبلغ نفسه كل حسب نصيبه في صافي الربح، أما إذا كانت القيمة الدفترية لشهرة المحل أكبر من قيمتها الحالية، فيتم تخفيض قيمة شهرة المحل إلى قيمتها الحالية، وذلك بجعل حساب رأس المال (حصص الشركاء) مديناً بمبلغ التخفيض الذي يمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية، وكل حسب حصته من صافي الربح وحساب شهرة المحل دائناً بالمبلغ نفسه ويمكن أن تعالج حصة الشريك المنفصل من شهرة المحل في حساب الشريك المنفصل، إذا لم يتم معالجتها في حساب رأس المال (حصة الشريك)، ويمكن معالجة الزيادة أو النقصان في قيمة شهرة المحل في ح/ إعادة التقدير كباقي الأصول في الشركة.

2- بوليصة التأمين الظاهرة في الميزانية:

تختلف المعالجة المحاسبية لبوليصة التأمين الظاهرة في الدفاتر باختلاف سبب الانفصال، فإذا كان الانفصال بسبب الوفاة فإن قيمة البوليصة تستحق كاملة في هذه الحالة، حيث تقوم شركة التأمين بدفع كامل قيمة بوليصة التأمين للشركة التي توزعها على الشركاء جميعاً بنسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، وذلك بإقفال ح/ بوليصة التأمين في حساب جاري الشركاء الباقين وحساب الشريك المنفصل (المتوفى)، وينتهي بذلك عقد التأمين، ومن الممكن أن تقوم الشركة بإبرام عقد تأمين جديد على حياة الشركاء الباقين، أما إذا كان سبب الانفصال بيع حصة رأس المال وبموافقة جميع الشركاء نتيجة إفلاس أو مرض أو إعسار مثلاً، فإن عقد

التأمين لا ينتهي بل يظل قائماً وتحد حصة الشريك المنفصل منها بمقارنة قيمة البوليصة الظاهرة في الميزانية مع قيمتها الحالية، فإن كانت القيمة الدفترية لها تمثل القيمة الحالية العادلة، فإن الأمر لا يحتاج إلى تسوية من أجل تحديد حصة الشريك المنفصل منها، إذ إن حصته منها في هذه الحالة قد تضمنتها حصته في صافي موجودات الشركة، على اعتبار أن البوليصة في هذه الحالة أصل ظاهر في الميزانية وبالقيمة الحالية، حيث يأخذ الشريك المنفصل حصته ونسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، أما عندما تكون القيمة الدفترية للبوليصة الظاهرة في الميزانية تساوي مجموع الأقساط المدفوعة، وهي في هذه الحالة أكبر من القيمة الحالية للبوليصة فيتم تخفيض رصيدها إلى ما يعادل قيمتها الحالية في تاريخ الانفصال، حيث يجعل ح/ قسط بوليصة التأمين دائماً بمبلغ الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية مع جعل ح، جاري الشركاء الباقين أو (ح/ توزيع الأرباح أو الخسائر)، وحساب الشريك المنفصل مديناً بالمبلغ نفسه كل حسب حصته من صافي الربح قبل الانفصال وذلك بالقيود التالي:

من المذكورين	XX	
إلى ح/ بوليصة التأمين		
من ح/ جاري الشركاء الباقيين	XX	
من ح/ الشريك المنفصل	XX	
تخفيض قيمة البوليصة إلى قيمتها الحالية		

وبعد هذا الإجراء تصبح القيمة الدفترية للبوليصة مساوية للقيمة الحالية لها، وعندها يأخذ الشريك المنفصل حصته منها كما سبق وأشارنا.

مما سبق نلاحظ أن بوليصة التأمين الظاهرة في الدفاتر، إما أن تكون نفقة رأسمالية بالقيمة الحالية مما لا يترتب على ذلك أي تسوية، أو أن البوليصة نفقة رأسمالية بالقيمة الاسمية، وهنا قد ترغب الشركة بتعديل سياستها المحاسبية فيما يتعلق بالبوليصة وبمناسبة انفصال شريك، وذلك باعتبار البوليصة نفقة رأسمالية بالقيمة الحالية، فتقوم الشركة بتخفيض قيمة البوليصة إلى قيمتها الحالية وتعالج الفرق بالقيود السابق.

أما فيما يتعلق بحصة الشريك المنفصل من موجودات الشركة المستترة، فلا بد من دراسة موضوع:

- 1- شهرة المحل المستترة عند الانفصال
- 2- بوليصة التأمين المستترة عند الانفصال.

1- شهرة المحل المستترة:

إن انفصال شريك عن الشركة يعني بيع حصته من شهرة المحل لباقي الشركاء أو لشخص آخر، ونظراً لأن شهرة المحل تتعلق بتحقيق الأرباح غير العادية فإن نصيب كل

شريك منها يكون بمقدار نصيبه في صافي أرباح الشركة، ويتم تحديد حصة الشريك المنفصل من شهرة المحل المستترة حسب إحدى الاحتمالات التالية:

- أ- إثبات شهرة المحل بالكامل عند الانفصال.
 - ب- إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل.
 - ج- بقاء شهرة المحل مستترة.
 - د- تغيير نسبة الأرباح أو الخسائر بمناسبة الانفصال مع إثبات الشهرة بحصة الشريك المنفصل منها فقط أو عدم إظهارها بالكامل.
- وسنتناول بالشرح كل حالة على حد.

أ- إثبات شهرة المحل بالكامل عند الانفصال:

قد يتفق الشركاء بمناسبة انفصال الشريك على إظهار شهرة المحل بالدفاتر في عام الانفصال، ويتم إثباتها بفتح ح/ شهرة المحل يجعل مديناً بقيمتها ويجعل ح/ رأس المال (حصص الشركاء) دائناً بالمبلغ نفسه كل حسب حصته في صافي الربح، ومن الممكن بالنسبة للشريك المنفصل إقبال حصته في شهرة المحل في حساب الشريك المنفصل، إذا لم يتم زيادة رأسماله في الشركة بقيمتها، وذلك بالقيود التالي:

إلى المذكورين	من ح/ شهرة المحل	XXX	XXX
ح/ رأسمال (الشركاء الباقيين)			
ح/ الشريك المنفصل			
إثبات شهرة المحل بالكامل بمناسبة الانفصال وبنسبة توزيع الأرباح والخسائر			

إلا أن الشهرة أصل غير مضمون، لذلك تلجأ الشركات إلى استهلاك الشهرة إذا كانت قد دفعت مقابلها وتحميل الأرباح بها، وبدلاً من إثبات الشهرة بكامل قيمتها وخاصة عندما لا يدفع شيء في شرائها، يتفق الشركاء على إثباتها بحصة الشريك المنفصل، لأنه في الواقع اشترتها الشركة من الشريك المنفصل.

مثال:

شركة تضامن مؤلفة من الشركاء أ - ب - ج الذين يفتسمون الأرباح أو الخسائر بنسبة 1-2-2 على التوالي، وقد قرر الشركاء بمناسبة انفصال شريك ب إثبات شهرة المحل المستترة بالدفاتر، والتي قدرت بمبلغ 200000 ل.س.

المطلوب: وضع قيود اليومية اللازمة لإثبات شهرة المحل المستترة بالدفاتر.

إلى ح/ رأس المال	من ح/ شهرة المحل	200000	200000
80000 الشريك أ			

80000 الشريك ب		
40000 الشريك ج		
إثبات شهرة المحل بالكامل في الدفاتر		

وقد لا تعالج حصة الشريك المنفصل من شهرة المحل في ح/ رأس المال (حصة الشريك) وإنما في ح/ الشريك المنفصل وفي هذه الحالة يكون القيد:

إلى المذكورين	من ح/ شهرة المحل	200000	200000
80000 إلى ح/ رأس المال الشريك أ			
40000 إلى ح/ رأس المال الشريك ج			
80000 إلى ح/ رأس المال الشريك المنفصل ب			
إثبات شهرة المحل بالكامل في الدفاتر			

إن إثبات شهرة المحل في هذه الحالة لا يستند إلى دليل موضوعي ويتنافى مع مبدأ التكلفة، إذ إن موافقة الشركاء على تقدير قيمة الشهرة لا يعتبر دليلاً موضوعياً لقيم الأصول، والحل البديل هو أن يتم إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل منها فقط، باعتبار أن المبلغ دفع له فعلاً، وهو ما يجعل هذا الأسلوب أكثر تبريراً في إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل، ورغم ذلك فإن الدليل الموضوعي لوجود شهرة المحل ما زال قاصراً، لذلك يرى بعض المحاسبين أن الأسلوب الأكثر قبولاً للمحاسبة عن شهرة المحل المستترة عند انفصال أحد الشركاء هو معالجة المبلغ المدفوع إليه كمكافأة للشريك بدلاً من معالجته كشهرة.

ب- إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل:

إضافة لما سبق ذكره وبناء عليه فقد لا يرغب الشركاء بمناسبة انفصال الشريك بإثبات كامل قيمة شهرة المحل بالدفاتر في تاريخ الانفصال، وذلك انطلاقاً من مبدأ الحيطة والحذر في المحاسبة باعتبار أن الشهرة - أصلاً - مستترة غير مضمون، لذلك يلجأ الشركاء إلى إثبات شهرة المحل بالدفاتر في تاريخ الانفصال بحصة الشريك المنفصل منها فقط، وتحدد حصة الشريك المنفصل من شهرة المحل بمقدار نصيبه من صافي الربح وذلك بالقيد التالي:

إلى ح/ الشريك المنفصل (ب)	من ح/ شهرة المحل	XXX	XXX
إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل بمقدار نصيبه من صافي الربح			

ح- بقاء شهرة المحل مستترة بالدفاتر:

قد يرغب الشركاء في بقاء شهرة المحل مستترة غير ظاهرة بالدفاتر، إذ لا يرون مبرراً لإثباتها سواء أكان بالكامل أم بحصة الشريك المنفصل منها، وفي هذه الحالة تبقى الشهرة مستترة وتحدد حصة الشريك المنفصل منها على أساس حصته في صافي الربح وتعالج بالقيود التالي:

من ح/ رأس المال (حصص الشركاء)	إلى ح/ الشريك المنفصل	XXX	XXX
تخفيض رأسمال الشركاء بمقدار نصيب الشريك المنفصل من شهرة المحل كل حسب حصته في صافي الربح			

ولكن قد لا يرغب الشركاء بتخفيض حصصهم في رأس المال لتعويض الشريك المنفصل عن حصته في شهرة المحل المستترة، لذلك يلجؤون لمواردهم الخاصة من أجل تعويضه عن حصته في شهرة المحل المستترة، وفي هذه الحالة لا يثبت أي شيء في الدفاتر لعدم وجود واقعة مالية تخص الشركة كشخصية اعتبارية منفصلة عن شخصية الشركاء، وإنما تكفي بكتابة مذكرة تثبت تعويض الشركاء الباقين للشريك المنفصل عن حصته في شهرة المحل المستترة من مواردهم الخاصة.

مثال:

لو تابعنا المثال التوضيحي السابق، وفرضنا أن الشركاء قرروا إبقاء شهرة المحل مستترة بالدفاتر، وتعويض الشريك المنفصل ب عن حصته في شهرة المحل من ح/ رأس المال، فإن إثبات ذلك يتم بالقيود التالي:

من ح/ رأس المال 53333 الشريك أ 26667 الشريك ج	إلى ح/ الشريك المنفصل ب	80000	80000
تخفيض رأس المال (حصص الشركاء) بمقدار نصيب الشريك المنفصل من شهرة المحل، كل حسب حصته في صافي الربح			

ء- تغير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء الباقين، مع إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل منها فقط أو عدم إظهارها بالكامل:

لقد تم معالجة الفقرتين السابقتين على أساس أن نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بين

الشركاء بعد الانفصال بقيت كما هي عليه قبل الانفصال، ولم يحدث أي تعديل عليها بمناسبة انفصال الشريك، ولكن ليس هو الحال دائماً فقد يحدث تعديل على نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء الباقين بعد الانفصال، مما يتطلب إجراء التسوية اللازمة لتحديد نصيب كل من الشركاء الباقين في حصة الشريك المنفصل من شهرة المحل، ولمعرفة مقدار التعديل الطارئ على حصة كل منهم في شهرة المحل بعد الانفصال نتيجة لتغير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، ويتم ذلك بإعداد مذكرة تسوية شهرة المحل على الشكل التالي وبفرض أن الشريك ب منفصل:

مذكرة تسوية شهرة المحل

المجموع	الشريك (ج)	الشريك (ب)	الشريك (أ)	البيان
كامل مبلغ الشهرة	X	X	X	توزيع كامل الشهرة قبل الانفصال بنسبة ت.أ.أو.خ القديمة
باقي مبلغ الشهرة	X	-	X	توزيع باقي مبلغ الشهرة بعد الانفصال بنسبة توزيع أ.أو.خ الجديدة
	XX (±)		XX (±)	شراء كل منهما جزء من حصة الشريك المنفصل في شهرة المحل

إن إعداد مذكرة تسوية شهرة المحل يهدف إلى تحديد نصيب كل من الشركاء الباقين في قيمة شهرة المحل بعد انفصال شريك، وتغير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، إضافة إلى بيان مقدار استفادة كل منهم من حصة الشريك المنفصل في شهرة المحل، فإذا اتفق الشركاء على إثبات شهرة المحل بالدفاتر وبحصة الشريك المنفصل منها فقط، مع تغيير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، فإن إثبات الشهرة بتلك الحصة ومعالجة استفادة كل منهم من تلك الحصة يتم في ح/ رأس المال (حصة الشركاء)، إما بالزيادة أو بالنقصان (±) وذلك حسب القيد التالي، وعلى فرض أن الشريك (ب) شريك منفصل وأن الشريك (أ) قد نقصت حصته في شهرة المحل، بينما زادت بالنسبة للشريك (ج):

إلى المذكورين	من المذكورين		
ح/ الشريك المنفصل ب	ح/ شهرة المحل	XXX	XXX
ح/ رأسمال الشريك أ	ح/ رأسمال الشريك ج	XXX	XXX

إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل، ومعالجة تعديل حصص الشريكين أ - ج بالشهرة في ح/ رأس المال		
--	--	--

مثال:

لو تابعنا المثال التوضيحي السابق، وفرضنا أن الشركاء اتفقوا على إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل (ب) منها فقط مع تعديل نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، لتصبح بعد الانفصال بالتساوي.

المطلوب: إعداد مذكرة تسوية شهرة المحل وإثبات قيود اليومية اللازمة.

مذكرة تسوية شهرة المحل

المجموع	الشريك (ج)	الشريك (ب)	الشريك (أ)	البيان
200000	40000	80000	80000	توزيع كامل الشهرة قبل الانفصال بنسبة ت.أ.و.خ القديمة
120000	60000	-	60000	توزيع باقي مبلغ الشهرة بعد الانفصال بنسبة ت.أ.و.خ الجديدة بين الشريكين الباقيين
	20000 +		20000 -	استفادة كل منهما جزء من حصة الشريك المنفصل في شهرة المحل

نلاحظ من مذكرة تسوية شهرة المحل أن تغير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشريكين أ - ج من 1-2 إلى التوزيع بالتساوي أدى إلى انخفاض حصة الشريك (أ) من شهرة المحل بمبلغ 20000 ل.س، حيث كانت 80000 ل.س قبل انفصال الشريك (ب) وتغير نسبة التوزيع، لتصبح 60000 ل.س بعد الانفصال وتغير نسبة التوزيع، بينما نجد أن حصة الشريك (ج) من الشهرة زادت بمبلغ 20000، إذ كانت قبل الانفصال وتغير نسبة التوزيع 40000 لتصبح 60000 بعد الانفصال وتغير نسبة التوزيع، ويمكن إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل، ومعالجة التعديل في حصة شهرة المحل بالنسبة للشركاء القدامى في ح/ رأس المال بالقيود التالي:

إلى المذكورين	من المذكورين		
ح/ الشريك المنفصل ب	ح/ شهرة المحل	80000	80000
ح/ رأسمال الشريك أ	ح/ رأسمال الشريك ج	20000	20000
إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل، ومعالجة التعديل في حصة شهرة المحل بالنسبة للشركاء القدامى في ح/ رأس المال			

أما إذا تفق الشركاء على عدم إظهار شهرة المحل بالكامل في الدفاتر، وعلى تعديل نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، فإن المعالجة المحاسبية في هذه الحالة تتطلب وضع مذكرة

تسوية شهرة محل، ثم وضع قيد اليومية اللازم، وذلك حسب التالي بفرض أن الشريك (ب) شريك منفصل.

مذكرة تسوية شهرة المحل

المجموع	الشريك (ج)	الشريك (ب)	الشريك (أ)	البيان
كامل مبلغ الشهرة	X	X	X	توزيع شهرة المحل بين الشركاء بنسبة ت.أ.أو.خ القديمة
كامل مبلغ الشهرة	X	-	X	توزيع الشهرة بين الشريكين الباقيين بنسبة ت.أ.أو.خ الجديدة
-	XX (±)	XX (-)	XX (±)	شراء كل منهما جزءاً من حصة كل من الشريكين أ - ج بالشهرة

إن انفصال الشريك من الشركة يعني انسحابه عن حصته في شهرة المحل التي تصبح من نصيب الشريكين الباقيين، بحيث تزداد حصة كل منهما في شهرة المحل بمقدار جزء من حصة الشريك المنفصل منها، حيث يقوم الشريكان بسداد حصة الشريك المنفصل في شهرة المحل من ح/ رأس المال (حصص الشريكين) وذلك بالقيد التالي:

من ح/ رأس المال (حصص الشركاء)	XXX	XXX
إلى ح/ الشريك المنفصل		
تخفيض ح/ رأس المال (حصص الشركاء) بما يعادل حصة الشريك المنفصل من شهرة المحل المستترة، بعد تعديل نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر		

مثال:

لو تابعنا المثال التوضيحي وفرضنا أن الشركاء قرروا بمناسبة انفصال الشريك (ب) بقاء شهرة المحل مستترة بالكامل في الدفاتر، مع تغيير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر لتصبح بالتساوي بين الشريكين (أ - ج) بعد الانفصال.

المطلوب: إعداد مذكرة تسوية شهرة المحل ووضع قيد اليومية اللازم.

مذكرة تسوية شهرة المحل

المجموع	الشريك (ج)	الشريك (ب)	الشريك (أ)	البيان
200000	40000	80000	80000	توزيع شهرة المحل بنسبة ت.أ.و.خ القديمة
200000	100000	-	100000	توزيع الشهرة بعد الانفصال بنسبة ت.أ.و.خ الجديدة
-	60000 +	80000 -	20000 +	حصة كل من الشريكين أ - ج في نصيب الشريك المنفصل ب من شهرة المحل

نلاحظ من مذكرة تسوية شهرة المحل أن الشريك المنفصل (ب) قد انسحب عن حصته في شهرة المحل والبالغة 80000 ل.س للشريكين (أ - ج)، بحيث زادت حصة الشريك (أ) في شهرة المحل المستترة بمبلغ 20000 ل.س منها، بينما زادت أيضاً حصة الشريك (ج) في شهرة المحل المستترة بمبلغ 60000 ل.س، ويقوم الشريكان (أ - ج) بسداد حصة الشريك (ب) من شهرة المحل المستترة حساب رأس المال (حصص الشركاء) مديناً بمبلغ زيادة حصة كل منهما في شهرة المحل، وحساب الشريك المنفصل دائناً بالمبلغ نفسه وذلك بالقيود التالي:

إلى ح/ الشريك المنفصل ب	من ح/ رأس المال	80000	80000
	20000 الشريك أ		
	60000 الشريك ج		
تخفيض رأس المال بما يعادل حصة الشريك المنفصل من شهرة المحل المستترة، بعد تعديل نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر			